مكافحة العنف على الخط الموجه ضد النساء والفتيات: دعوة تنبيه على الصعيد العالمي

النقاط البارزة

- يرمي تقرير جديد أعدته لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية التابعة للأمم المتحدة إلى تعبئة القطاعين العام والخاص حول استراتيجيات ملموسة تهدف إلى وقف تصاعد العنف على الخط الموجه ضد النساء والفتيات.
- يشكل العنف ضد النساء والفتيات (VAWG) مشكلة جسيمة بالفعل ذات أبعاد ضخمة؛ وتبين البحوث أن واحدة من كل ثلاث نساء سوف تشهد شكلاً من أشكال العنف في حياتها. والآن، يمكن أن تؤدي المشكلة الجديدة المتمثلة في "العنف السيبراني ضد النساء والفتيات" إلى زيادة كبيرة في هذا العدد المذهل، إذ **تشير الأبحاث التي قمنا بها إلى أن 73% من النساء قد تعرّضن أو شهدن بالفعل شكلاً من أشكال العنف على الخط**. ونظراً إلى أن الشبكات الاجتماعية لا تزال في مراحلها الأولى نسبياً، يتعين معالجة هذه المشكلة على وجه السرعة إذا أُريد للشبكة أن تظل فضاءً مفتوحاً ومؤاتياً للجميع.
- **يؤدي الحجم الهائل للعنف السيبراني ضد النساء والفتيات إلى آثار اجتماعية واقتصادية شديدة على وضع المرأة على الإنترنت**. والتهديدات بالاغتصاب والقتل والمضايقة لها عواقب وخيمة على مشاعر المرأة وتتسبب في إهدار وقتها ومواردها المالية بما في ذلك الرسوم القانونية وخدمات الحماية على الخط والأجور المفقودة. **ويمكن للعنف السيبراني ضد النساء والفتيات أن يكون له أثر وخيم على حرية التعبير والدفاع عن وجهات النظر**.
- **تتعرض النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18 و24 عاماً لخطر مضاعف من حيث التعرض لجميع أنواع العنف السيبراني**؛ ومن المرجح أن يشهدن التحرش والمضايقة الجنسية، هذا دون الإفلات من المعدلات العالية لأنواع أخرى من التحرش التي عادة ما يتعرض لها الشباب بصورة عامة مثل التهديدات البدنية.
- وفي الدول الثماني والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، شهدت 18 في المائة من النساء اللاتي تصل أعمارهن أحياناً إلى 15 عاماً شكلاً من أشكال العنف الشديد على الإنترنت. ويقابل هذا العدد 9 ملايين امرأة تقريباً.
- **التهاون والفشل في معالجة مسألة العنف السيبراني وحلها يمكن أن يعوق إلى حد كبير إقبال النساء على النطاق العريض في كل مكان**؛ وبدون اتخاذ إجراء بهذا الشأن، يمكن أن تتفشى طفرة عُنف لم يسبق لها مثيل في القرن الحادي والعشرين إذا لم تتخذ خطوات عاجلة لكبح جماح جميع أشكال العنف الآخذة في التزايد على الخط بلا ضوابط.

نطاق مسألة العنف السيبراني ضد النساء والفتيات

- يتراوح السلوك العنيف على الخط بين التحرش على الخط والتشهير العلني إلى الرغبة في إلحاق الضرر البدني بما في ذلك الاعتداءات الجنسية وجرائم القتل وحالات الانتحار الناجمة عن ذلك. ومع انتشار الإنترنت، اتخذ العنف ضد النساء على الخط بعداً عالمياً. **والجرائم المرتكبة على الخط ليست من مشاكل "العالم الأول"؛ بل إنها تنتشر باستمرار مع انتشار الإنترنت**.

- تتاح مجموعة ناشئة من المحتويات والسلوكيات المعادية للمجتمع والعدوانية والعنيفة لأي شخص يقوم بالدخول إلى الإنترنت، بغض النظر عن سنه أو نوع جنسه أو ثقافته أو قيمه. وفي عصر شبكة الإنترنت الاجتماعية تصل شبكة شبكات توزيع "المعلومات الاستخبارية" والمنصات المتنقلة القابلة للنفاذ إلى أقصى أصقاع العالم على نحو متزايد. **ويعني النفاذ المتنقل إلى الإنترنت أن هذه السلوكيات يمكن أن تطرأ أي وقت وأن تتابع أهدافها في كل مكان.**

معظم حالات العنف السيبراني ضد النساء والفتيات لا يُبلغ عنها

- خلصت مؤسسة الشبكة العالمية WWW إلى أن **وكالات إنفاذ القانون والمحاكم فشلت في اتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحة العنف السيبراني ضد النساء والمرأة في 74% من البلدان الستة والثمانين التي شملتها الدراسة الاستقصائية.**
- تعيش واحدة من بين كل خمس مستعملات للإنترنت في بلدان من غير المرجح إلى حد كبير أن يُعاقب فيها على التحرش وإساءة معاملة المرأة على الإنترنت (المصدر: مؤشر الويب).
- مثال واقعي من أحد بلدان العالم: يشير تقرير مقدم من الهند إلى أن 35% من النساء فقط في هذا البلد قامت بالتبليغ عن تعرضهن للأذى... وغالباً ما تفضل المرأة عدم تقديم تقارير عن العنف السيبراني خوفاً من العواقب الاجتماعية.
- يعني الانتشار السريع للإنترنت أن الضوابط القانونية والاجتماعية الفعّالة على المستوى الوطني لردع السلوكيات المعادية للمجتمع والسلوكيات الإجرامية تظل من التحديات الهائلة. **وستكون الرقابة الصارمة وإنفاذ القواعد التي تحظر العنف السيبراني ضد النساء والفتيات بمثابة حجر الأساس اللازم إذا كان للإنترنت أن تصبح فضاءً آمناً ومحترماً وتمكينياً للنساء والفتيات وبالتالي للفتيان والرجال.**
- يتعين على الحكومات والهيئات التنظيمية والأعمال التجارية ومستعملي الإنترنت بشكل يومي الاعتراف والعمل بالمبدأ الأساسي الذي يفيد **أن وجود شبكة إنترنت غير آمنة سيعني استخدام النساء للإنترنت بحرية أقل مما يؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية تنطوي على تكاليف باهظة.**

بروتوكولات حماية الصناعة

- **تعتبر الأطراف الفاعلة من دوائر الصناعة حراس بوابات رقميين مهمين.** ومن بينها موردو خدمات الإنترنت وشركات الهواتف المحمولة ومواقع التواصل الاجتماعي ومواقع اللقاءات والألعاب على الخط ومشغلو المواقع الإلكترونية ومطورو البرامج.
- يتعين على شركات التكنولوجيا الاعتراف بوضوح بأن العنف السيبراني ضد النساء والفتيات سلوك غير قانوني وإظهار التعاون المتزايد والعاجل في إطار توفير الإغاثة لضحايا العنف/الناجين وذلك في حدود القدرات التي تتمتع بها الشركات، وخاصةً من خلال ما يلي:
  - أنظمة أفضل للتعاون مع الجهات المعنية بإنفاذ القانون
  - إجراءات أكثر فعالية لإزالة المحتوى المسيء والضار
  - إمكانية إلغاء الحساب بسبب سوء السلوك
  - إعداد تقارير الشفافية للسجلات الخاصة بالعنف السيبراني ضد النساء والفتيات التي تبين بالتفصيل كيفية استجابتها وموعدها.

التوصيات الرئيسية للتقرير

ينبغي أن تستند أفضل الممارسات إلى **3 مبادئ – التوعية والضمانات والجزاءات**

- التدابير الوقائية من خلال **التوعية العامة**. يمثل تغيير السلوكيات والمعايير الاجتماعية الخطوة الأولى لتحويل طريقة فهم إساءة استخدام الإنترنت وجدية التعامل معها. وهناك حاجة للتعليم العام وتوعية موظفي وكالات إنفاذ القوانين مثل الشرطة.
- تعزيز **ضمانات** السلامة والمساواة على الخط لفائدة النساء والفتيات. تشمل أطر السلامة التقليدية للعنف ضد النساء ملاجئ النساء ومراكز الأزمات وخطوط المساعدة والتعليم: **ويتطلب العالم الرقمي أيضاً اتخاذ تدابير السلامة لمواكبة تطور الإنترنت السريع**. وهذا سيتطلب بالضرورة الموارد والاهتمام والمشاركة الفعّالة لحراس البوابات الرقميين في دوائر الصناعة والمجتمع المدني والحكومات.
- فرض **جزاءات** وإنفاذها من خلال المحاكم والأنظمة القانونية لتعريف وإنفاذ الامتثال للقواعد ذات الصلة وتوضيح العواقب الجزائية التي ستطبق على الجناة.
- هذه الركائز المتمثلة في **التوعية والضمانات والجزاءات** تدعم بعضها بعضاً وتحتاج إلى العمل المتسق والتعاوني على العديد من المستويات.